جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/النجف الأشرف
قسم العلوم السياسية

معايير العدالة الانتخابية في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

دراسة في الآليات و التحديات

رسالة تقدم بها الطالب

علاء عبد اللطيف زهراو المالكي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي من

متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية

بإشراف الأستاذ الدكتور

ماجد محيي ال غزاي الفتلاوي

١٤٤٠ هـ ٢٠١٩ م

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾

(سورة المائدة ، الآية/٨)

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (سورة النحل ، الآية/٩٠)

صدق الله العلي العظيم

شكر و تقدير

الشكر و الحمد لله تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل .

أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان و عظيم الامتنان إلى الاستاذ الفاضل الدكتور ماجد الفتلاوي لتفضله

بقبول الاشراف على هذه الرسالة و ما قدمه لي من نصائح و توجيهات أكاديمية و ملاحظات مدة طيلة فترة إنجاز

هذه الدراسة .

و أتوجه بالشكر الجزيل للاساتذة الافاضل في قسم العلوم السياسة في معهد العلمين الذين كان لهم الدور في

تشجيعنا في المرحلة التحضيرية .

و أتقدم ببالغ الشكر و عظيم الامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور زيد العكيلي عميد المعهد ، و الاستاذ الفاضل

الدكتور مرتضى العقابي عميد كلية العلوم السياسية في ميسان و الدكتور رياض البدران عضو مجلس المفوضين

و الدكتور وليد الزيدي و الدكتور رعد سامي التميمي و الدكتور حسين الاسدي و الدكتور امير علي حسين و

الاستاذ سعد العبدلي لما أبدوه من تعاون في تهيئة بعض مصادر البحث و الاراء القيمة التي أبدوها حول جوانبه

و اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل رئيس و أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول بذل الوقت و

الجهد في قراءة هذا البحث و مناقشته و تقويمه .

و الشكر موصول الى الاستاذ احمد الساعدي منتسب مكتبة معهد العلمين ، و لكل من ساهم من قريب او بعيد

في اخراج هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة .

الإهداء...

إلى العراق وطناً و قضية ...

إلى كل قطرة دم سالت من اجل العراق ...

إلى من رفرفت روحه الطاهرة حولي .. و أولاني رعايته و اهتمامه ..

والدي رحمه الله براً و احساناً ...

إلى من سقت غرسها بفيض حنانها ، ..إلى معنى الأصالة و الإيمان

و عبق الورد و الرياحين ..إلى نبع الحب و الحنان ..والدتي رأفة و رحمة ...

إلى من أضاءت بحبها شموعاً أنارت لي حياتي ، و صنعت بصبرها ألف نافذة للأمل

و كانت لي الحصن و الملاذ الآمن زوجتي العزيزة ...

إلى من أعطوا لحياتي أسمى معنى و أحلى ذوق ،

إلى من أرى فيهما المستقبل و الأمل .. بناتي

أهدي ثمرة جهدي...

ملخص الرسالة :-

تعد الانتخابات واحدة من الركائز الاساسية للتحول الديمقراطي ، كما تعتبر المدخل الأساسي و الاهم في عملية الاصلاح و التغيير ، فضلا عن كونها تشكل آلية مقبولة و مشروعة لتحقيق التحول السياسي على نحو سلمي ، كما وتعد ضمانة لتقاسم السلطة بين الجماعات المختلفة في الدولة وفقا لأوزانها النسبية ، لذلك اتجهت الدول الساعية نحو الديمقراطية و الراغبة نحو التحول الديمقراطي و الانفتاح السياسي الى تحديث أنظمتها السياسية عبر جعل الانتخابات آلية هذا التغيير . و لقد وضعت مجموعة من المعايير لتنظيم هذه الوسيلة و لضمان تحقيق العدالة الانتخابية للناخب و للمرشح ، فضلا عن الحد من الممارسات التي تخل بهذه العدالة ، الإخلال الذي قد يصل الى تشويه نتائج الانتخابات ، أو على الاقل ينال من الحقوق السياسية التي يتمتع بها الإفراد .

ولغرض البحث في التحديات التي تواجه العدالة الانتخابية، في ظل القوانين الانتخابية المعتمدة في تنفيذ انتخابات مجلس النواب في دوراته الاربعة ، وبما يمكننا من مواجهة تلك التحديات ووضع الحلول التي من المفترض اعتمادها لتحسين الأداء الانتخابي في ظل تشريع انتخابي رصين يغطي كافة الجوانب التنظيمية وفقا للمعايير الانتخابية الدولية فضلاً عن الممارسة العملية بغية اقتراب التطبيق العملي من التشريع النظري .

فقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولاً كبيراً من النظم السلطوية إلى نظم حكم اعتمد الانتخابات كركيزة اساس لتحقيق الديمقراطية ، لكن هذا التحول لم يكن يخلو من العديد من التحديات على المستوى السياسي و الأمني ، الامر الذي القى بضلالة على الاليات المعتمدة في المراحل الانتخابية المتعددة ، بالتالي يتطلب الاهتمام بدراسة هذه المراحل في الانتخابات التشريعية العراقية المقامة بعد اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ و تحليلها لتلافي السلبيات ، و تحديد الايجابيات للاستفادة منها في تعديل التشريعات الانتخابية لاختيار المعايير و المبادئ الانسب و الاكثر عدالة بما يتلائم مع الواقع العراقي و الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، للوصول للعدالة الانتخابية .

حاولنا من خلال هذه الرسالة الموسومة (معايير العدالة الانتخابية في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣) تتبع مراحل العملية الانتخابية و تطبيقاتها في التجربة العراقية و بيان الآليات و التحديات الموجودة فيها و بيان جوانب العدالة الانتخابية فيها من عدمها . و عليه فقد انتظمت الدراسة في ثلاثة فصول ، فضلا عن المقدمة و الخاتمة ، فجاء الفصل الأول لدراسة (الاطار النظري الانتخاب و العدالة الانتخابية ، الذي توزع في مبحثين و هي المبحث الاول (ماهية الانتخاب و تكييفه و مقوماته) ، و المبحث الثاني (العدالة الانتخابية) ، أما الفصل الثاني من الدراسة فقد كرس لدراسة (العدالة الانتخابية في الاليات الانتخابية العراقية قبل الاقتراع) ، و توزع في خمسة مباحث ، تحدث المبحث الاول عن (الاطار القانوني للانتخابات) و المبحث الثاني عن (تسجيل الناخبين) ، اما المبحث الثالث تحدث عن (النظام الانتخابي) ، و

المبحث الرابع تناول (ادارة العملية الانتخابية) و المبحث الخامس (تقسيم الدائرة الانتخابية) ، في حين خصص الفصل الثالث و الاخير لدراسة (العدالة الانتخابية في الاليات الانتخابية العراقية بعد الاقتراع) ، و الذي توزع في اربعة مباحث و هي ، المبحث الاول (التصويت و عد و فرز الاصوات) ، و المبحث الثاني (اعلان النتائج الانتخابية) ، و المبحث الثالث (الرقابة على الانتخابات) ، و المبحث الأخير (الطعون و الشكاوى الانتخابية) .

و أخيراً تضمنت الخاتمة الاستنتاجات و المقترحات التي توصلت اليها الرسالة في محاولة وضع اليات لمواجهة التحديات التي رافقت تنفيذ الانتخابات والتي شكلت بدورها تحديات لتحقيق العدالة الانتخابية وتشخيص الايجابيات التي تضمنها اجراء الانتخابات ومحاولة تعزيزها سواءً على مستوى تشريع القوانين الانتخابية او الجوانب الفنية لتنفيذها وبما يشكل ضمانة لإجراء انتخابات مجلس النواب بدوراتها القادمة وفقاً لآليات تعزز العدالة الانتخابية.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
المستخلص	-
قائمة المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
المقدمة	أ - ه
الفصل الاول : الاطار النظري للانتخاب و العدالة الانتخابية	١ - ٥٧
المبحث الاول : ماهية الانتخاب و تكيفة و مقوماته	٢ - ٢٥
المبحث الثاني : العدالة الانتخابية	٢٦ -٥٧
الفصل الثاني : العدالة الانتخابية في الاليات الانتخابية العراقية قبل الاقتراع	٥٨ - ١٣٨
المبحث الاول : **الاطار القانوني للانتخابات**	٥٩ - ٨٦
المبحث الثاني : تسجيل الناخبين	٨٧ - ٩٩
المبحث الثالث : النظام الانتخابي	١٠٠ - ١١٢
المبحث الرابع : ادارة العملية الانتخابية	١١٣ -١٢٦
المبحث الخامس : تقسيم الدوائر الانتخابية	١٢٧ - ١٣٨
الفصل الثالث : العدالة الانتخابية في الاليات الانتخابية العراقية بعد الاقتراع	١٣٩ - ٢٢٠
المبحث الاول : مرحلة التصويت و عد و فرز الاصوات	١٤٠ - ١٦٠
المبحث الثاني : اعلان النتائج الانتخابية و اثارها	١٦١ -١٨٤
المبحث الثالث : الرقابة على الانتخابات	١٨٥ - ٢٠١
المبحث الثالث : الطعون و الشكاوى الانتخابية	٢٠٢ - ٢٢٠
الخاتمة (التوصيات والاستنتاجات)	٢٢١
المصادر	٢٣٢

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
١	**جدول نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥**	١٦٩
٢	**جدول نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠**	١٧٣
٣	**جدول نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤**	١٧٧
٤	**جدول نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨**	١٨٠
٥	**جدول نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥**	١٦٩

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
١	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ الدائرة الانتخابية ، النظام الانتخابي**	٢٦٠
٢	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ طريقة توزيع المقاعد**	٢٦١
٣	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ عدد مراكز التسجيل ، عدد مراكز الاقترع عدد محطات الاقتراع ، عدد موظفي الاقتراع**	٢٦٢
٤	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية**	٢٦٣
٥	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ عدد الناخبين ، عدد المصوتين ، نسبة التصويت**	٢٦٤
٦	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ اعداد مراكز الاقتراع في الدوائر الانتخابية ، اعداد محطات الاقتراع في الدوائر الانتخابية**	٢٦٥
٧	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ عدد الكيانات السياسية ، الائتلافات ، المرشحين**	٢٦٦
٨	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ عدد الوكلاء ، عدد المراقبين ، عدد الاعلاميين**	٢٦٧
٩	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ عدد الاصوات الصحيحة ، عدد الاصوات الباطلة**	٢٦٨
١٠	**الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ الاحزاب السياسية ، وعدد الائتلافات الفائزة**	٢٦٩
١١	**احصائية باعداد الذكور والاناث لاعضاء مجلس النواب ٢٠١٨**	٢٧٠
١٢	**الشكاوى والطعون في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٨**	٢٧١

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
١	**نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية**	٢٧٢
٢	**الكيانات الفائزة في الانتخابات التشريعية العراقية لعام ٢٠٠٥**	٢٧٣
٣	**الكيانات الفائزة في الانتخابات التشريعية العراقية لعام ٢٠١٠**	٢٧٤
٤	**الكيانات الفائزة في الانتخابات التشريعية العراقية لعام ٢٠١٤**	٢٧٥
٥	**الكيانات الفائزة في الانتخابات التشريعية العراقية لعام ٢٠١٤**	٢٧٦

المقدمة

تعد الأنتخابات الدورية و النزيهة التي يحظى الشعب عبرها بفرصة حقيقية لأختيار من يمثله اختيارا حرا ، احدى اهم أسس الديمقراطية ، و تمثل ابرز آليات التحول الديمقراطي في العالم فضلا عن كونها وسيلة لاستطلاع رأي جمهور المواطنين ، وفق صيغة تعتمد الأكثرية العددية (سواء كانت مطلقة او نسبية) و تراعي بالدرجة الأساس اعتبارات النظام السياسي القائم .

و يحظى موضوع الأنتخابات بصفة عامة بأهمية كبيرة ، و ذلك نتيجة التوجهات الوطنية و الدولية الداعية لتكريس الأنظمة الديمقراطية ، التي تضمن مشاركة جميع القوى السياسية في السلطة ، فلم يعد هناك دولة على سطح الارض تدعي انها تحكم شعوبها بالقوة ، فحتى الانظمة الدكتاتورية التي تصل للسلطة تقوم بتنظيم الانتخابات التي تعدها لاحقاً اساساً لشرعيتها .

و لتحقيق الهدف من اقامة انتخابات ديمقراطية ، فقد ظهرت مجموعة من المعايير التي تدرجت على أساس دولي ، وفقا لممارسات الدول و المنظمات الدولية ، من ثم عدت الأساس الذي بمراعاتها تمنح الانتخابات الشرعية الدولية ، و احدى هذه المعايير هي العدالة الانتخابية التي تمثل باختصار الأطر المرجعية التي يتم بلحاظها قياس مدى مطابقة تلك الانتخابات للقوانين و الانظمة و الشرعيات و الاتفاقات الدولية التي اتفق على تسميتها و الالتزام بمضامينها ، كحق الاقتراع و حريته و دوريته ، و الحق في اقامة دعاية انتخابية متاحة لجميع الأطراف و كذلك وجود قوانين و انظمة و آليات تسهل و تمهد للانتخابات و تحقق التمثيل العادل لجميع المكونات و الاقليات في المجتمع ، ووجود إدارة انتخابية محايدة و مهنية ومستقلة ، و اتباع وسائل و اساليب حديثة و عادلة في تقسيم الدوائر الانتخابية و توزيعها .

ان احاطة الانتخابات بمجموعة من المعايير و الضمانات ، يعد أمرا ضروريا لضمان شرعيتها و نزاهتها ، و لا يكفي النص على المعايير و الضمانات اللازمة لحماية الانتخابات ، بل يجب التركيز على تفعيلها من أجل تجسيدها على أرض الواقع ، عبر مجموعة من الآليات التي تجعل منها أمرا واقعاً .

لذلك نجد بان المعايير الدولية التي نصت عليها لائحة حقوق الانسان و الانتخابات الصادرة عن الامم المتحدة عام ١٩٩٤ ركزت على الانتخابات الحرة و العادلة واستمدت ملامحها من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات و العهود الدولية الأخرى ذات الصلة . فضلا عن ان معظم التقارير الدولية الخاصة بالعمليات الانتخابية التي تجري في بلدان العالم النامي و البلدان حديثة العهد بالانتخابات و الحياة الديمقراطية اكدت على المعايير الدولية والعدالة الانتخابية ، فالتقارير التي يرفعها المراقبون الدوليون الى تلك الدول كثيرا ما تبرز مدى ابتعاد و اقتراب تلك الانتخابات من هذه المعايير .

ومن أجل تفعيل الممارسة الانتخابية ، كان لا بد للمشرع في الدولة التدخل من آجل إرساء مجموعة من المعايير و الضمانات الضرورية التي تجنب الانحراف في هذه الممارسة ، لتقرير الحماية

القانونية للعملية الانتخابية ، ومن أبرز صور هذه الحماية ، هو ضمان معايير العدالة الانتخابية في انتخاب اعضاء المجالس التشريعية ، سواء أثناء مراحل التحضير لإجراء الانتخاب او كما يوصف بالإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية ، من تسجيل الناخبين و تحديد الدوائر الانتخابية ... الخ ، أو بعد مرحلة التصويت للوصول إلى المعادلة المتوازنة بين صوت صحيح يساوي تمثيل صحيح .

لقد أفرزت المنافسة الانتخابية القائمة على هذه المعايير و على العدالة الانتخابية التي تمنح المشاركين فيها فرص متساوية في حرية التعبير و الاختيار بين بدائل متعددة عن شعور لدى الناخب بإمكانيته الحقيقية للتأثير في الحياة العامة و عن تحفيز أكثر للمشاركة ، فضلا عن كونها تضفي صفة الشرعية على الحكم و تساهم في انهاء حالة الجدل و الاحتقان لدى الأطراف السياسية ، نتيجة الصراع القائم بينهم على السلطة السياسية داخل الدولة الواحدة .

أن هذه المعايير و الأنظمة ليست محددة بعدد ، فهي قد تتسع في مكان و تضيق في آخر حسب النظام السياسي و الوضع الداخلي و حداثة التجربة الانتخابية و الديمقراطية ، ففي بعض البلدان تتسع دائرة المعايير لتشمل أموراً تفصيلية و تفرعات جزئية ، و البعض منها يقتصر بنقاط مركزية انطلقت منها الشرعات الدولية لحقوق الانسان التي كانت تركز على عدم التمييز العرقي و المساواة و إتاحة الفرصة للمواطن اقتراعاً و ترشيحاً في انتخابات حرة و نزيهة .

وفي التجربة العراقية فقد عكست الانتخابات التشريعية المقامة بعد عام ٢٠٠٣ تطور النظام السياسي في العراق ، كما أنها اشرت امور عدة مهمة منها حداثة التجربة الديمقراطية و ما يحيط بها من تعقيدات و رواسب و تداعيات لعبت بمجملها دوراً أساسياً في تحديد المسارات التي اختطتها المراحل الانتخابية التي استمدت منها هذه التجربة الوليدة .

و لا شك بأن الانتخابات تبقى مرهونة بالديمقراطية وطبيعة النظام السياسي و هي عملية مستمرة و معقدة و بحاجة الى ديمومة و تواصل و عمليات تقييم و اصلاح ، هذه الأعتبارات جعلت المشرع العراقي يساير التشريعات الدولية في تضمين المعايير الدولية للانتخابات في القوانين و الانظمة و الآليات الانتخابية المعمول بها ، بدءاً من الأمر رقم (٩٦) لعام ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة و صولاً الى القانون رقم (٤٥) لعام ٢٠١٣ المعدل ، فضلا عن إرساء أُسس مهمة و مبادئ أساسية للانتخابات في الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ للوصول الى العدالة الانتخابية المنشودة .

ومما تقدم و نتيجة التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، كان من الضروري دراسة " معايير العدالة الانتخابية في الانتخابات التشريعية المقامة بعد عام ٢٠٠٣ " للوقوف على مضامين هذه المعايير و مدى مراعاتها في المراحل الانتخابية بدءاً من استدعاء الهيئة الناخبة و انتهاءً بإعلان النتائج و حسم الطعون الانتخابية .

أهمية البحث :

تبرز اهمية البحث في هذا الموضوع كون الانتخابات إحدى الوسائل السلمية لاختيار الممثلين بطريقة ديمقراطية ، الامر الذي لا يتحقق الا اذا كانت الانتخابات شفافة و نزيهة و تتحلى بمعايير العدالة الانتخابية في مراحلها كافة ، فكان لا بد من دراسة و معرفة الانتخابات العراقية و بيان مدى تحقيقها للعدالة الانتخابية و التعرف على الآليات و التحديات بهدف الاطلاع بشكل اوسع على طبيعة مراحل العملية الانتخابية و مدى توفر العدالة فيها وفق المعايير الدولية و من ثم لعل الدراسة تسهم في زيادة الوعي بمفهوم الآليات و التحديات للانتخابات العراقية ، كما انها تسهم في زيادة المعرفة الاكاديمية المتعلقة بالعدالة الانتخابية في التجربة الانتخابية العراقية الناشئة بعد عام ٢٠٠٣.

أشكالية البحث :

تتمحور اشكالية الدراسة عبر ان العدالة الانتخابية هي عبارة عن مجموعة معايير دولية يقاس من خلالها مدى نزاهة الانتخابات و شفافيتها فضلا عن ان توافر العدالة الانتخابية يلعب دوراً في تعزيز الشرعية السياسية للانتخابات ، ومن خلال ما تقدم تسعى الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير العدالة الانتخابية في الانتخابات التشريعية التي اجريت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و التحديات التي رافقتها ، فضلاً عن المدى الذي تم تطبيقها بها .

وعليه تسعى الدراسة إلى الاجابة عن الاسئلة الاتية : ما العدالة الانتخابية ؟ و ما المعايير المرتبطة بها ؟ و هل تم تطبيق تلك المعايير في الانتخابات التشريعية في العراق ؟ و ما مدى تطبيق تلك المعايير ؟ و كيف طبقت تلك المعايير و ما التحديات التي رافقت تطبيقها ؟ و هل الآليات التي جاءت بها التشريعات الانتخابية العراقية توفر ضمانة و حماية لانتخابات نزيهة و تتصف بالعدالة الانتخابية ؟

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تطبيق معايير العدالة الانتخابية في التجربة الانتخابية العراقية لم يكن بالمستوى المطلوب من العدالة في بعض المراحل و الآليات وذلك لوجود بعض التحديات التي أخلت بتطبيق هذا النظام ، وفي ظل وجود هذه التحديات لم تتمكن الانتخابات التشريعية العراقية من تحقيق بعض متطلبات العدالة الانتخابية في مراحلها المختلفة ، وهو آمرً من شأنه أن يترك خللاً في مصداقية العملية الانتخابية و في تحقيق تمثيل أفضل للناخب.

الحدود المكانية و الزمانية للبحث :

يتمثل الأطار المكاني للدراسة بالحدود الادارية لجمهورية العراق على مستوى ١٨ دائرة انتخابية (محافظة) تجرى فيها انتخابات مجلس النواب العراقي كل اربع سنوات تقويمية .

وفيما يتمثل الاطار الزماني للدراسة بمرحلة ما بعد اقرار الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ وإجراء اول انتخابات لمجلس النواب في عام ٢٠٠٥ وما تلاها من دورات انتخابية لمجلس النواب لغاية آخر انتخابات لمجلس النواب والتي اجريت عام ٢٠١٨ كونها المرحلة التي يعد فيها العراق قد انتقل من المرحلة الانتقالية الى مرحلة وجود دستور يحكم الدولة ومؤسسات دستورية وسياسية تمارس العمل السياسي ، وعلى هذا الاساس تناولت الدراسة التحديات التي تواجه العدالة الانتخابية في تلك الدورات الانتخابية كونها معياراً دولياً لقياس مدى نجاح الانتخابات واكتسابها الشرعية .

منهجية البحث :

تعتمد الدراسة على منهج التحليل النظمي ، إذ سيتم استخدام هذا المنهج في تحليل العدالة الانتخابية و تطبيقاتها في الانتخابات عبر مدخلات و معالجات و مخرجات (المدخلات ستكون الانتخابات و المعالجات الآليات الانتخابية و المخرجات ستكون العدالة الانتخابية كونها معياراً دولياً و في المخرجات نستطيع العمل على تغذية راجعة للمكونات المشار اليها) إذ تقوم بوصف دقيق للعدالة الانتخابية و انعكاساتها على التجربة الانتخابية العراقية و ذلك بدراسة الآليات المتبعة في الانتخابات و التعرف على المحددات المتحكمة فيها ، من اجل اعطاء صورة أكثر وضوحاً عن العملية الانتخابية العراقية ، فضلاً عن اعتماد الباحث للمنهج القانوني متى ما تطلبت طبيعة الدراسة ذلك .

هيكلية البحث :

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول ، فضلا عن مقدمة و خاتمة ، خصص الفصل الأول التمهيدي للتطرق الى الإطار النظري حول الانتخاب و مقوماته في مبحثين اثنين ، تناول المبحث الأول ماهية الانتخاب و تكييفه و مقوماته ، و تناول المبحث الثاني العدالة الانتخابية .

بينما كرس الفصل الثاني الموسوم (العدالة الانتخابية في الانتخابات التشريعية العراقية قبل مرحلة الاقتراع) ، الذي توزع على خمسة مباحث للحديث عن الإطار القانوني للانتخابات في المبحث الأول و تسجيل الناخبين في المبحث الثاني ، أما في المبحث الثالث فتناولنا النظام الانتخابي ، وفي المبحث الرابع تناولنا إدارة العملية الانتخابية ، و المبحث الخامس تضمن تقسيم الدوائر الانتخابية .

في حين خصص الفصل الثالث و الأخير لدراسة (العدالة الانتخابية في الانتخابات التشريعية العراقية بعد مرحلة الاقتراع) الذي توزع على اربعة مباحث ، اذ تناول المبحث الأول التصويت والعد والفرز و تناول المبحث الثاني إعلان النتائج و المبحث الثالث تناول الرقابة على الانتخابات ، اما المبحث الرابع تضمن الطعون والشكاوى الانتخابية ، و من ثم جاءت الخاتمة مدونة فيها خلاصة البحث و الاستنتاجات الرئيسه التي ظهرت عن طريق البحث و الدراسة .

و أخيرا اسأل الله سبحانه و تعالى ، أن أكون قد وفقت في انجاز هذا الجهد المتواضع ، ووضعه بين أيدي الأساتذة الافاضل و أني على يقين إن ملاحظاتهم و آرائهم القيمة ، ووجهات نظرهم العلمية ستسهم في أغناء البحث و إخراجه بالشكل الأفضل . ومن الله التوفيق .